



سيرة الشريفة المعلمة الديبانية

محمد خلف سلامة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هذه صفحات من سيرة وآثار علامة بلاد اليمن ودارقطني هذا الزمن عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله تعالى، وتراجم علماء السنة ينتفع بها الدعاة وطلاب العلم، والله الموفق وهو الهادي إلى سبيل الحق والصواب.

الفصل الأول: تلخيص سيرته :

ولد المترجم - وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العُتمِي - في أول سنة (١٣١٣هـ) بقرية (الحاقره) من عزلة (الطفن) من ناحية (عتمه) في اليمن وكان والداه من الأخيار.

فقد قرأ القرآن على رجل من عشيرته وعلى والده قراءة مجودة، وكان يذهب

مع والده إلى بيت (الريمي) حيث كان أبوه يعلم أولادهم ويصلي بهم. وسافر إلى «الحجرية» وكان أخوه الأكبر محمد كاتباً في محكمتها الشرعية وأدخل في مدرسة حكومية يدرس القرآن والتجويد والحساب إلى أن قدم والده فأوصاه بقراءة النحو فقرأ شيئاً من (شرح الكفراوي على الأجرومية). ثم تذاكر مع (أحمد بن مصلح الريمي) النحو مستفيدين تفسيري (الخازن) و(النسفي) ثم طالع (المفتي) لابن هشام وحاول تلخيص فوائده.

وذهب ابن (الطفن) وقرأ على الفقيه العلامة (أحمد بن محمد بن سليمان المعلمي) في علم الفرائض، ثم قرأ، المقامات للحريري وبعض كتب الأدب وولع بالشعر فقرضه.

انتقل عام (١٣٢٩هـ) من هذه المناطق إلى جيزان وولي بها القضاء ودرس فيها وعرف هناك بالعلم والإنصاف والورع، مكث فيها إلى سنة (١٣٤١هـ) ارتحل بعدئذ إلى عدن وأقام بها سنة مشغلاً بالتدريس والوعظ.

في عام (١٣٤٢هـ) رحل إلى الهند فاشتغل بتصحيح وتحقيق أمهات كتب الحديث والرجال في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن تلك الدائرة التي وصفها هو في مقدمته لأنساب السمعاني (٥/١) بقوله: «هي حاملة لواء فن التراجم والسبابة إلى نشر كتبه والمتفردة بأكثرها» وبقي في الهند ٣٠ عاماً.

غادر الهند إلى مكة عام (١٣٧١هـ) ثم عُيِّن عام (١٣٧٢هـ) أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف وكان يبذل قصارى جهده في إعانة طلبة العلم المترددين إلى المكتبة، فكان هذا وغيره من أفعاله الحميدة وأخلاقه الحسنة من أسباب ميل الناس إليه وكثرة ثنائهم عليه.

حقق المعلمي في مكة طائفة من الكتب وأرسلها إلى الدائرة الهندية المذكورة لطبع هناك.

وأما مؤلفاته فيظهر أنه صنف أكثرها في مكة وتلك مرحلة نضوج علمه واتساع دائرته في العلوم.

وفي يوم الخميس الموافق السادس من شهر صفر سنة (١٣٨٦هـ) أدى المعلمي صلاة الفجر في المسجد الحرام وعاد بعدها إلى مكتبة الحرم - وكان مقيماً فيها - فتوفاه الله تبارك وتعالى صبيحة ذلك اليوم وقد ترك للمسلمين من بعده علماً واسعاً كثيراً ونافعاً جداً، رحمه الله.^(١)

الفصل الثاني: طلبه للعلم.

من طالع ترجمة المعلمي التي في أوائل التنكيل - ومنها كما سبق لخصت ترجمته السابقة - وجد فيها من جهة بيان كيفية اكتمال آلات العلم عنده إغوازاً واضحاً. نعم ذكر مترجمه قراءاته الأولى ثم ذكر أنه تعلم النحو في بيت الرمي وأنه انتفع كثيراً بكتاب المغني لابن هشام الأنصاري وأنه لازم بعدئذ في بلدة (الطفن) الفقيه العلامة الجليل أحمد بن محمد بن سليمان المعلمي وكان متبحراً في العلم ملازمة تامة وقرأ عليه الفقه والفرائض والنحو وأنه عاد بعدئذ إلى بيت الرمي وانكب فيها على كتاب «الفوائد الشنشورية» في الفرائض، يحل مسائله ومسائل أخرى.

لكن تلك الترجمة خالية عن أجوبة جملة من الأسئلة منها: كيف بلغ المعلمي هذه الرتبة في العلم؟ كيف تعلم أدلة عقيدة التوحيد؟ من بعد الله تبارك وتعالى ثبته على هذه العقيدة؟ كيف سلم من العقائد الأخرى؟ كيف نجا من التقليد والتعصب للمذاهب؟ من حجب إليه السنة وعلوم الحديث؟ من علمه مصطلح الحديث

(١) استفدت من ترجمة المعلمي اليماني ما كتبه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي في مجلة الحج المكية (١٣٨٦هـ) والتي نشرت في مقدمة التنكيل، وكذا ما كتبه الشيخ منصور السماري عن «المعلمي وجهوده في خدمة السنة».

وأصول الفقه؟ كيف أتقن فن التحقيق كل ذلك الإتقان؟ ما هي أبرز الأحداث في حياته؟ وما المتاعب التي قاساها في طريق الطلب؟

إن ترجمة المعلمي لا تكاد تكمل إلا بالأجوبة عن هذه الأسئلة فلعلها أو بعضها محفوظة عند بعض الناس من أهل اليمن أو الهند أو مكة أو غيرهم.

وأما إجازاته العلمية فلا نعلم منها إلا واحدة، وهي من صدر شعبة الدينيات وشيخ الحديث في كلية الجامعة العثمانية بـ(حيدر آباد الدكن) الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري، قال فيها بعد خطبتها: «إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العنمي اليماني قرأ علي من ابتداء» (صحيح البخاري) و«(صحيح مسلم) واستجازني ما رويته عن اساتذتي ووجدته طاهر الأخلاق طيب الأعراق حسن الرواية جيد الملكة في العلوم الدينية ثقة عدلاً أهلاً للرواية بالشروط المعبرة عند أهل الحديث، فأجزته برواية» (صحيح البخاري) و«(صحيح مسلم) و«(جامع الترمذي) و«(سنن أبي داود وابن ماجه والنسائي) و«(الموطأ للمالك) رضي الله عنهم. حرر بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٦هـ.

شيوخه :

١. والده «يحيى» حيث قرأ عليه القرآن.
٢. الشيخ: «أحمد بن مصلح الرمي» حيث تذاكر معه بعض كتب النحو.
٣. الشيخ: «أحمد بن محمد بن سليمان المعلمي» حيث قرأ عليه الفقه والفرائض والنحو.
٤. الشيخ: «سالم بن عبد الرحمن باجهي». ذكره في رسالة له في الرد على القائلين بوحدة الوجود.

الفصل الثالث: تلامذته

لا ندري الآن هل كان للمعلمي تلاميذ لازموه وتخرجوا به وانتفعوا بعلمه انتفاعاً
بيناً أم لا؟

سوى ما ذكر عنه أنه اشتغل بالتدريس والوعظ في «جيزان» عندما كان قاضياً
وفي «عدن» ويعزو البعض سبب ذلك كثرة تنقله وعدم استقراره واشتغاله
بتصحيح الكتب. والله أعلم.

أخلاقه وشمائله :

لم يكتب شيء عن شمائله وأخلاقه سوى ما وجدناه في مؤلفاته في إشارات
وعبارات تروحي بسمو خلقه ورفعته.

ورع الشيخ :

قال في التكميل (٢٦٢/١) بعد أن ذكر شيئاً في أفعال الرأي «وقد جرنى
الغضب للسنة وأتمتها إلى طرف مما أكره، وأعوذ بالله من شر نفسي وسوء عملي
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا
رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

أدبه مع مخالفيه وإنصافه :

قال عن الكوثري عندما ذكر قصة في إسنادها عمر بن قيس المكي فقال: (صدق
الأسناد ولم يحسن الخطيب بذكر هذه الحكاية) التكميل (٣٧٢/١/١).

وعندما ذكر الشيخ شيئاً من بذاة الكوثري واعتدائه على أهل السنة قال معقباً:
(ولا أجازي الأستاذ على هذا ولكني أقول: الموفق حقاً من وفق لمعرفة الحق واتباعه

ومحبته واخروم من حُرْم ذلك كله فما بالك بمن وقع في التفسير من الحق وغيب أهله) التنكيل (٣٢٥/١).

عقيدته :

مما لا شك فيه أن المطلع على عقيدة المعلمي يجزم بسلفية هذا العلم بل إن الشيخ رحمه الله من المدافعين والمنافحين عن عقيدة السلف وقد أتقن الدفاع عن العقيدة السلفية الحقة وكان له معرفة دقيقة بالفرق وأصولها ويبدو هذا جلياً في كتاب «القائد إلى تصحيح العقائد» عندما دافع عن عقيدة السلف وأبطل ما يخالفها من كلام الفرق بالحجة وصدق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله عندما قال عن كتاب المعلمي هذا: (فسد بذلك فراغاً كان على كل سني سلفي سدّه بعد شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وأدى عنا ديناً كنا مطالبين بقضائه فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء..).

وجهود الشيخ رحمه الله في نشر عقيدة السلف من خلال كتب العقيدة واضحة سواء ما ألفه أو حققه أو شارك في تحقيقه:

١. الجواب الباهر في زوار المقابر لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٢. لوامع الأنوار البهية في عقيدة الفرقة المرضية للسفاريني.
٣. الرد على الاخواني لابن تيمية.

أما ردوده السلفية فمنها:

١. القائد إلى تصحيح العقائد.
٢. إغاثة العلماء في طعن صاحب الوراثة في الإسلام.
٣. الرد على المتصوفة القائلين بوحدة الوجود.

شدته وغيخته على السنة وأهلها :

قال في ترجمة الإمام عبد الأعلى بن مسهر: (هذا إمام جليل من الشهداء في سبيل السنة ومن فرائس الحنفية الجهمية لمخالفته لهم في الفقه والعقيدة) التكيل (٣١٦/١).

وقال عن أبي رية: (وذكر حديث الحوض وكأنه استهزأ به ومن استهزأ به فليس من أهله). الأنوار الكاشفة (٢٥٥).

وقال رداً عن أهل البدع (وقد جرنى الغضب للسنة وأئمتها إلى طرف مما أكره) التكيل (٢٦٢/١).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

١. مرّ تزكية الشيخ عبد القدير محمد الصديقي في إجازته للشيخ.
٢. الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - مفتي الديار السعودية قال عنه المعلمي: (العالم خادم الأحاديث النبوية) التكيل (٢٦٢/١).
٣. وكذا أثنى عليه محمد عبد الرزاق حمزة ومحمد حامد الفقي رحمهما الله.
٤. الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - متع الله بحياته - حيث قال معلقاً على درجات التوثيق عند ابن حبان: (هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً) التكيل (٤٣٨/١).

٥. الشيخ بكر أبو زيد رعاه الباري: (ذهبي عصره العلامة المحقق) التأصيل لأصول التخريج (٢٧/١).

وقال أيضاً: (تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر فرحم الله الجميع ويكفيه فخراً كتابه التكيل) المصدر السابق (٢٧/١).

الفصل الرابع: مؤلفاته

المعلمي مؤلف متقن بارع محقق ألف كتباً كثيرة ما من كتاب منها إلا وهو في الذروة العليا من التحقيق والتجويد والتحرير والتهذيب ولو رضي أن يضع كتباً على طريقة حاطي الليل وجارفي السيل^(١) لصنف مئات من الكتب ولكنه لم يكن ليقنع إلا بالأصيل الخالص النافع، وكذلك مسلكه في تحقيق كتب الأئمة وتعليقه عليها ولولا أنه قضى أكثر عمره بتحقيق الكتب وتصحيحها لتضاعفت مصنفاته أضعافاً كثيرة، وهذا ذكر ما علمته من مؤلفاته:

١- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:

هذا الكتاب حافل بالفوائد العظيمة والتحقيقات النادرة التي لا تكاد تلمحها إلا فيه، ومن قرأه من العارفين المنصفين حق قراءته علم أنه فوق ما يصفه به مادحوه.

قال الألباني في مقدمته للتنكيل (ص ١٧٢-١٧٣) بعد أن ذكر نماذج من مغالطات ومخالفات صاحب التأنيب:

«... إلى غير ذلك من الأمور التي ستتجلى للقارئ الكريم مبرهنات عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم [يعني التنكيل] بأسلوب علمي متين لا وهن فيه ولا خروج عن أدب المناظرة وطريق المجادلة والتي هي أحسن بروح علمية عالية وصبر على البحث والتحقيق كاد أن يبلغ الغاية إن لم أقل: بلغها. كل ذلك انتصاراً للحق وقمعاً للباطل لا تعصباً للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف - الشيخ المعلمي - وجزاه عن المسلمين خيراً» أ.هـ.

(١) مثل ما يفعله محققو اليوم فقد شغلوا الأمة بنفخ الكتب وتحويل الورقات إلى مجلدات فضلاً عن السرقات الباردة وجلهم ممن عرف بضعف التقوى والورع [المجلة].

وقال أيضاً فيها (ص ١٧٤):

«وإن مما يلفت النظر ويدل على فضل المؤلف رحمه الله تعالى وإنصافه أنه أذن لفضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق بالتعليق على كتابه ونقده فيما يراه منتقداً منه، وقد تعقبه المؤلف في بعض المواطن وكان الصواب حليفه في الغالب وسكت في غيرها، مما زاد في قيمة الكتاب وفائدته فجزى الله المؤلف والمعلق خيراً» أ.هـ.

قلت: ومما زاد في فوائد التنكيل أيضاً أن المؤلف لخص منه وكان على وشك إتمام رسالة عجلها للقراء فطبعها قبله وسماها «طلیعة التنكيل» فرد عليها المردود عليه برسالة أسماها «الترحيب بنقد التأنيب» فقرأها العلمي ثم عاد فبين في التنكيل حقائق بعض المسائل وبرهن على وهاء تلك الردود.

هذا ويضم التنكيل أربعة كتب الأول في المصطلح والثاني في تراجم طائفة من حفاظ الحديث ورواته والثالث في الفقه واسمه «البحث مع الحنفية في سبع عشرة قضية». والرابع في العقيدة واسمه «القائد إلى تصحيح العقائد».

وهذه الكتب الأربعة لا يكاد طالب العلم يعلم أيها أجود وأنفع.

كتب الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة تذييلاً لكتاب «القائد» جاء في أوله (٣٨٦/٢): «فرغت من قراءة كتاب «القائد إلى تصحيح العقائد» للعلامة الخقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العُتَمي فإذا هو كتاب من أجود ما كتب في بابهِ في مناقشة المتكلمين والمتفلسفة الذين انحرفوا بتطرفهم وتعمقهم في النظر والأقيسة والمباحث حتى خرجوا عن صراط الله المستقيم...

حقق العلامة المؤلف هذه المطالب بالأدلة الفطرية والنقلية من الكتاب والسنة على طريقة السلف الصالح...

قرأت الكتاب فأعجبت به أيما إعجاب لصبر العلامة على معاناة مطالعة نظريات

المتكلمين خصوصاً من جاء منهم بعد من ناقشهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم كالعضد والسعد ثم رده عليهم بالأسلوب الفطري والنقول الشرعية التي يؤمن بها كل من لم تفسد عقليته بخيالات الفلاسفة والمتكلمين، فسد بذلك فراغاً كان على كل سني سلفي سده بعد شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وأدى عنا ديناً كنا مطالبين بقضائه فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وحشرنا وإياه في زمرة الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً آمين» انتهى.

والكتاب طبع عدة مرات بعناية العلامة محمد ناصر الدين الألباني -فسح الله مدته-.

٢- طليعة التنكيل: تقدم الكلام عليه.

والكتاب مطبوع مع التنكيل.

٣- العبادة:

هذا من كتب العقيدة ألفه المعلمي في المباحث التي تتعلق بالعبادة وهو يشبه أن يكون في أصول العبادة وأنواعها وصحيحها وباطلها ومقبولها ومردودها ومسائل الإتياع والابتداع وما يتعلق بذلك من الشرك والتوحيد ونحو ذلك.

وقد ذكر المعلمي كتاب «العبادة» في بضعة مواضع من كتاب «القائد» (١٧٨/٢ و ٢٥٢ و ٢٧٧ و ٣٨٢).

قال في القائد (٢٧٧/٢) عقب شرح بعض الأبواب: «ويتعلق بهذا الباب مباحث عديدة قد بسطت الكلام عليها في كتاب «العبادة» وإنما ذكرت هنا شذرة منه».

ثم إنه وصفه بهامش تلك الصفحة بقوله: «كتاب من تألّفي استقرأت فيه الآيات القرآنية ودلائل السنة والسيرة والتاريخ، وغيرها لتحقيق ما هي العبادة ثم

تحقيق ما هو عبادة لله مما هو عبادة لغير الله» ثم دعا الله أن ييسر نشره ولا أدري أنشر الكتاب بعد أم لم ينشر. وكلمتا العلمي هاتان وغيرهما تشعر بأن الكتاب كبير وأنه في غاية التحرير والتحقيق.

٤- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، صنف العلمي هذا الكتاب رداً على أحد أعداء الحديث وأهله وأودع فيه بحوثاً بديعة أكثرها في أبواب المصطلح يدخل أو به يتعلق؛ ولكنه لم يطل فيه النفس كما أطاله في التنكيل وهو مع ذلك ردةً محكم جداً، ومن تدبره عرف قيمته وفيه شرح عظيم الفائدة رفيع الرتبة لطائفة من الأحاديث المستشكلة.

٥- أحكام الكذب:

هذه رسالة للمعلمي ذكرها في التنكيل (ص ٢٢١) و(٢/٣٢٨ و ٣٣٢ و ٣٣٦) وفيها على ما يظهر مباحث في الأحكام الفقهية للكذب ومباحث تتعلق بأنواع الكذب وما يتعلق بها من مسائل التعديل والتجريح، ولا أعلم أنها طبعت.

٦- عمارة القبور.

٧- مجموعة رسائل العلمي.

٨- بحث حول سير النبي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة.

٩- الرد والتعقيب على حميد الدين الفراهي.

١٠- الرد والتعقيب على بعض الشارحين من المعاصرين لجامع الترمذي.

١١- الاستدراك على بعض المواطنين في معجم البلدان.

١٢- الاستبحار في نقد الأخبار.

١٣- حقيقة التأويل.

هذه المصنفات الثمانية الأخيرة طبعت مؤخراً بتحقيق ماجد الزيايدي كما أشير

إليه في العدد التاسع من مجلة الحكمة.

١٤- إغاثة العلماء من طعن صاحب الوراثة في الإسلام. راجع مقدمات التكيل (ص ١٦٨). كما ذكره ولده عبد الله في ترجمة والده.

١٥- رسالة في مقام إبراهيم وهل يجوز تأخيرها. راجع مقدمات التكيل ص ١٦٨. والرسالة طبعت في مطبعة السنة المحمدية في القاهرة.

١٦- محاضرة في كتب الرجال وأهميتها، أُلقيت في حفل. ذكرى افتتاح دائرة المعارف بالهند عام (١٣٥٦هـ) راجع مقدمات التكيل (ص ١٦٨). طبعت قديماً ثم أعاد نشرها أبو معاذ طارق بن عوض الله وعلق عليها سنة (١٤١٤هـ).

١٧- ديوان شعره: ذكره في مقدمة التكيل (ص ١٦٨) ضمن مؤلفاته المخطوطة. وذكره ابنه عبد الله في ترجمة والده.

١٨- رسالة في حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال. ذكر المعلمي في الأنوار الكاشفة (ص ٨٨) أن له في ذلك الحكم رسالة لم تنزل حينئذ مسودة وانظر آخر هذه المقالة. وذكره كذا في «الفوائد المجموعة» (ص ١٣).

١٩- النقد البري لتأنيب الكوثري. راجع الترحيب (ص ٢٩٤- تأنيب الخطيب). ذكره في رسالة الاستبصار في نقد الأبصار.

٢٠- بحث طويل في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ أشار إليه في الأنوار الكاشفة (ص ١٣٩) ولكن يحتمل أن يكون أراد به ما شرحه في الأنوار الكاشفة (ص ٢٤٣-٢٤٤) وأنه ليس بحثاً مفرداً.

٢١- الرد على المتصوفة القائلين بوحدة الوجود وهي الرسالة رد فيها على رجل يدعى السيد حسن الضالعي.

٢٢- الحنيفة والعرب في عشرة صفحات أوراقها متآكلة.

٢٣- فلسفة الأعياد وحكمه في الإسلام في سبعة صفحات.

٢٤- الاحتجاج غير الواحد ذكره في رسالة الاستبصار وفي الأنوار الكاشفة

ص ٨٨.

هذا ما علمته من تصانيف المعلمي ولا يبعد أن يكون بين آثاره مؤلفات أخرى غير هذه ناقصة أو مسودة أو تامة.

الفصل الخامس: الكتب التي حققها

أما الكتب التي حققها وحده فالذي نعرفه منها هو:

١- التاريخ الكبير للإمام البخاري انظر خاتمة طبع التاريخ الكبير (ص ٥-٦) وهي ملحقة بالمجلد الثامن منه. وألحق بالكتاب أيضاً «كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه» لابن أبي حاتم.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وهو تسعة مجلدات.

٣- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي. دافع فيه المعلمي عن كتاب الإمام البخاري «التاريخ» بطريقة عالية لا يكاد يحسنها إلا المعلمي وهو في مجلدين.

٤- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا المتوفى سنة (٥٤٧٥ هـ - ١٠٨٢ م).

تعليقات المعلمي على هذا الكتاب أطول من الأصل وكتب له مقدمة علمية في نحو ستين صفحة.

جهده في التعليق على هذا الكتاب الكبير ينبئ عن صبر عجيب وفطنة كاملة وهمّة عالية وذكاء متوقّد.

توفي المعلمي ولم يتم تحقيق هذا الكتاب ولا تحقيق الأنساب للسمعاني بل حقق من كل منهما ستة أجزاء فبقي من الاكمال جزءاً واحداً طبع بتحقيق الأستاذ نايف العباس وبقي من الأنساب ستة أجزاء طبعت بتحقيق محمد عوامة وغيره.

٥- الأنساب للسمعاني انظر ما سبق^(١).

٦- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني.

أما تعليقات المعلمي على هذا الكتاب ففي غاية الجودة ونهاية الدقة والإتقان وهي - وإن كان بعضها قصيراً وجيزاً - شاهدة برسوخه في علم الحديث دالة على تمام تمكنه من فن التخريج. وفي مقدمة الكتاب وفي أثنائه فرائد يحتاجها طلبة الحديث ويعز وجودها إلا في كتب المعلمي.

قال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمته الفوائد المجموعة (ص ١٤-١٥):

«ومحقق الكتاب الأستاذ الشيخ عبد الرحمن اليماني لا يجهل علمه باحث في علوم الحديث وله منة على الباحثين بما يحققه من الكتب الحديثية التي نشرت في الهند، وهو ذو باع طويل في علم رجال الأثر، وقد اجتهد في تحقيق هذا الكتاب ونقد رواياته ورواته، معتمداً على أوثق المصادر حتى أنه صحح كثيراً من أغاليط المؤلفات في هذا الفن وهو بذلك جدير، وكان في علمه أميناً رزيناً، إذا لم يعلم يقول

(١) قال المعلمي في مقدمة الأنساب (ص ٦): «... وكثرة العمل والاسراع فيه مظنة اختلاله بل منتهه، وأنا أكره ذلك حتى إنني أرى الغلطة في الكتاب الذي طبع بتحقيقي فينالي حزن غير هين» تأمل هذه العبارة.

في الراوي الجهول «لم أجده - لا أعرفه» وفيمن لم يستبن له أمره «لم يتبين لي حاله» بعبارة ضابطة محققة...».

هذا وقد ورد في الأنوار الكاشفة عبارتان قد يؤخذ منهما أن تحقيق الفوائد المجموعة متأخر عن تأليف الأنوار فقد قال في الأنوار (ص ٩٤):

«أقول سترى الكلام على تلك الأخبار في موضوعات الشوكاني وتعليقي عليه إن شاء الله». وقال فيه (ص ١٥٨) بعد شرح بعض الأحاديث: «وسأشرح بقية حاله في التعليق على موضوعات الشوكاني إن شاء الله تعالى».

والعبارة الثانية أدل على ذلك من العبارة الأولى كما هو ظاهر عند التأمل.

٧- تاريخ جرجان للسهمي وهو في مجلد غليظ.

٨- تذكرة الحفاظ لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، وهي (٤) أجزاء في مجلدين كبار.

الفصل السادس: الكتب التي شارك المعلمي في تحقيقها

١- السنن الكبرى للبيهقي وبهامشه الجوهر النقي في الرد على البيهقي لابن التركماني الحنفي وهو في عشرة مجلدات كبار.

٢- مسند أبي عوانة. ولم يطبعوا منه فيما أعلم إلا مجلدين وهذا المسند هو مستخرج أبي عوانة على صحيح الإمام مسلم.

٣- الكفاية في علم الرواية للخطيب. وفي نهاية الكتاب كلمة ختام طبعه ويظهر أنها بقلم العلامة المعلمي وقد جاء فيها (ص ٤٠٤): «... أما بعد فقد تم طبع «كتاب الكفاية في علم الرواية» للإمام الكبير الحافظ الشهير أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، وهو الكتاب الذي جمع من أحكام مصطلح الحديث كل ما يحتاج إليه، وأوعب في نقل الأقوال وإقامة الأدلة على ما ينبغي التعويل عليه...».

وجاء فيها (ص ٤٤١) عبارة دالة على شدة تواضع المعلمي وكثرة هضمه لنفسه وكثرة إجلاله للعلماء وهي قوله: «وعني بتصحيحه من رجال الدائرة». وذكر جماعة من العلماء المشاركين في التصحيح وعطف نفسه عليهم بقوله: «وخادمهم الحقير عبد الرحمن بن يحيى اليماني...».

٤- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي طبعوا منه ستة أجزاء (٥-١٠).
٥- موارد الظمان إلى زوائد صحيح ابن حبان للحافظ نور الدين الهيثمي. انظر أواخر الكتاب.

٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٧- شرح عقيدة السفاريني.

٨- الجواب الباهر في زوار المقابر لابن تيمية (شارك في تحقيقه وإخراج أحاديثه).

٩- الأمالي الشجرية.

١٠- الامالي اليزيدية (فيها مراثٍ وأشعار وأخبار ولغة وغيرها).

١١- صفة الصفوة، لابن الجوزي.

١٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف طاش كبري زاده.

١٣- عمدة الفقه لموفق الدين ابن قدامة (قابل الأصل وصححه وعلق عليه).

١٤- كشف المخدرات لزين الدين عبد الرحمن بن عبد الله البعلي ثم الدمشقي.

١٥- نزهة الخواطر لعبدالحى الحسيني والد العلامة أبي الحسن الندوي.

١٦- المعاني الكبير لابن قتيبة.

١٧- تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر لكمال الدين أبي الحسن الفارسي.

١٨ - تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لابن جماعة الكنايني المتوفى سنة (٧٣٣هـ) انظر (ص ١٥) من مقدمة ناشره.

هذا ومن يتسع تفتيشه في مطبوعات دائرة المعارف العثمانية يجد للمعلمي مشاركات في طبع كتب أخرى كثيرة ولا بد.

وبعد، فإن مما يحسن التنبيه عليه هنا هو أن تحقيق الكتب ولا سيما المخطوطات فن صعب حتى صرح كثير من العلماء المشتغلين بالتحقيق وبالتأليف أن المشاق في الأول أكثر والمسالك فيه أوعر.

ومما يزيد الصعوبة صعوبة أن يكون الكتاب المحقق في الرجال أو في شيء من علوم الحديث الأخرى.

ومما يضاعف المشقة قلة المصادر وقلة المراجع الخفقة والفهارس الشاملة وكذلك كان الأمر في عهد العلامة المعلمي وعصره العلامة الكبير المحقق الفريد محدث المسلمين في عصره أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى، ولذا ترى أهل العلم يعرفون فضل هذين العالمين ونظرائهما.

وعلاوة على ذلك كله كان المعلمي يأخذ نفسه في تحقیقاته وتواریفه بالجد والحققة والتثبت والتحري التامین، لا تقنعه إلا الحجة البينة ولا تسعه إلا الطريقة المستقيمة ولا يرضى إلا الأصالة والتدقيق والتعميق.

لقد ذكرت هذا كله لعله يبين - ولو بعض البيان - كبر الجهود الذي بذله العلامة المعلمي في تحقيق الكتب والتعليق عليها، وانظر ما يلي.

الفصل السابع: خصائص المعلمي في كتاباته.

للمعلمي في تواریفه وتعالیقه خصائص شریفات واضحات ومسالك منیفات

لائحات أذكر هنا أهمها على سبيل الإجمال لا التفصيل معرضاً عن ذكر أدلتها محيلاً من أرادها على كتبه وهي متداولة بين الناس وفي استقرائها شاهد لما أقوله في هذا الفصل تجزئ شهادته ودليل عليه قاطعة دلالة، وهذه أبرز وأهم تلك الخصائص والمسالك:

١- العدل والإنصاف وحسن الخلق والأدب الرفيع والتواضع الجرم ولطافة التعقب وليونة الاستدراك وحسن الاعتذار عن المخطئ أو الواهم من الأئمة أو العلماء الصادقين.

٢- الحكمة والهدوء والثبوت التام والتحري الشديد والتروي والتأني والجدية الكاملة وهذا شأن أكثر كبار المحدثين ولا غرابة.

٣- وضوح المقصد وتحديد الغاية ودقة الإشارة وجمال العرض وجودة الترتيب وحسن التسلسل في الموضوع وكمال التناسق بين العبارات وكمال به بين الفقرات ومثلها الفصول.

٤- إحكام الربط ومتانة الأصول التي يبني عليها وقوة الأدلة التي يستند إليها.

٥- حسن التلخيص والقدرة الفائقة على التعبير عن المعاني الدقيقة الغامضة البعيدة عن أفهام أكثر الناس وإن كانت صحيحة لا غبار عليها.

٦- طول النفس والصبر الجميل على البحث والتنقيب والتفتيش عن الحق بين الأقوال المختلفة.

٧- إعطاء كل موضع حقه من التطويل والاختصار بحسب ما يسمح به المقام.

٨- غزارة العلم وسعة الإطلاع مع الاشتغال بالأنفع من العلم والأهم من المسائل.

- ٩- المعرفة التامة بمناهج العلماء وبصفات كتبهم المتداولة بين المسلمين.
- ١٠- حسن النقل من الكتب والعزو إليها، والحكمة الكبيرة في اختيار المصدر والمرجع وفي كيفية الاعتماد على الأدلة والنصوص.
- ١١- البلاغة الرائقة والبيان الرفيع وتجنب الحشو والركاكة وتجنب التكرار ما لم تمس إليه حاجة.

وفي الجملة فإن من قرأ كتب المعلمي وتدبرها وكان ذا حظ من علم البلاغة والمعاني ومنصفاً علم أنه كاتب مجيد قد كتب الله له نصيباً من صنعة البيان كبيراً وأديب فريد قد كشف الله عليه من أسرار البلاغة شيئاً كثيراً.

ولهذا السبب وغيره كانت كتابات المعلمي مائعة ونافعة مرغوبة مطلوبة سواء تلك التي في الرجال أو الحديث أو العقيدة أو الفقه أو الردود أو غيرها، جزى الله المعلمي بين العلماء خيراً.

الفصل الثامن: شذرات من كتب المعلمي

هذه فقرات من كتب العلامة المعلمي أنقلها في هذا الفصل لأتحف بها من لم يقف عليها من القراء وليمنع في تدبرها من كان قرأها منهم قبلاً فإن فيها -فضلاً عما فيها من الفوائد البديعة- شهوات صادقة لبعض ما وصفته به ونسبته إليه. وأما عناوين هذه الشذرات فأنا وضعتها:

الشذرة الأولى: خطورة الغلو في الأفاضل.

قال في التكيل (ص ١٨٤):

«من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضى أسلحته أن يرمي الغالي

كل من يحاول رده إلى الحق، يبغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم.

ويرى بعض أهل العلم أن النصارى أول ما غلوا في عيسى عليه السلام كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم بأنه يبغض عيسى ويحقره ونحو ذلك، فكان هذا من أعظم ما ساعد على انتشار الغلو، لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا على الغلاة نسبوا إلى ما هم أشد الناس كراهية له من بغض عيسى وتحقيره ومقتهم الجمهور وأوذوا فبسطهم هذا عن الإنكار وخلا الجو للشيطان.

وقريب من هذا حال الغلاة الروافض وحال القبوريين وحال غلاة المقلدين».

الشذرة الثانية: شدة ضرر المحامين الاستسلاميين على الإسلام والمسلمين قال في الأنوار الكاشفة (ص ١٨):

«إن أضر الناس على الإسلام والمسلمين هم المحامون الاستسلاميون، يطعن الأعداء في عقيدة من عقائد الإسلام أو حكم من أحكامه ونحو ذلك فلا يكون عند أولئك المحامين من الإيمان واليقين والعلم الراسخ بالدين والاستحقاق لعون الله وتأنيده ما يشتهم على الحق ويهديهم إلى دفع الشبهة، فيلجأون إلى الإستسلام بنظام، ونظام المتقدمين التحريف ونظام المتوسطين زعم أن النصوص النقلية لا تفيد اليقين والمطلوب في أصول الدين اليقين فعزلوا كتاب الله وسنة رسوله عن أصول الدين، ونظام بعض العصريين التشذيب. وأبو رية يحاول استعمال الأنظمة الثلاثة ويوغل في الثالث.

على أن أولئك الذين سميتهم محامين كثيراً ما يكونون هم الخصوم والباطل جشع، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١] وقال عز وجل: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقال سبحانه: ﴿يَأْيُهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ * وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴿١٠٠﴾ [آل عمران: ١٠٠-١٠١]، والرسول فينا بسنته، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُم عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

الشذرة الثالثة: وجوب ترك البدع

قال في القائد (٣٨٢/٢-٣٨٣) بعد كلام له:

«وعلى كل حال فإن الأمة قد اتبعت سنن من قبلها كما تواترت بذلك الأخبار عن النبي ﷺ، ومن ذلك بل من أعظمه بل أعظمه أنها فرقت دينها وكانت شيعاً، وقد تواترت الأخبار أيضاً بأنه لا تزال طائفة قائمة على الحق، فعلى أهل العلم أن يبدأ كل منهم بنفسه فيسعى في تثبيتها على الصراط وإفرادها عن اتباع الهوى ثم يبحث عن إخوانه ويتعاون معهم على الرجوع بالمسلمين إلى سبيل الله، ونبذ الأهواء التي فرقوا لأجلها دينهم وكانوا شيعاً.

ويتلخص العمل في ثلاثة مطالب:

الأول: العقائد، وقد علمت أن هناك معدناً لحجج الحق وهو المأخذان السلفيان ومعدناً للشبه وهو المأخذان الخلفيان، فطريق الحق في ذلك واضح. [انظر الشذرة الثامنة].

المطلب الثاني: البدع العملية، والأمر في هذا قريب لولا غلبة الهوى، فإن عامة تلك البدع لا يقول أحد من أهل العلم والمعرفة أنها من أركان الإسلام ولا من واجباته ولا من مندوباته، بل غالبهم يجزمون بأنها بدع وضلالات، وصرح قوم

منهم بأن منها ما هو شرك وعبادة لغير الله عز وجل، وقد شرحت ذلك في كتاب ((العبادة)).

وبحسبك هنا أن تستحضر أن من يزعم من المنتسبين إلى العلم انه لا يرى ببعضها بأساً أو زاد على ذلك أنه يُرجى منها النفع فإنه مع مخالفته لمن هو أعلم منه يعترف بأن في الأعمال المشروعة إتفاقاً ما هو أعظم أجراً وأكبر فضلاً بدرجات لا تحصى، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه» وفي حديث آخر «دع ما يريك إلى ما لا يريك» وفي حديث آخر «إنه لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً لما به بأس».

والنظر الواضح يكشف هذا، فإنك لو كنت مريضاً، فاتفق الأطباء على أشياء أنها نافعة لك، واختلفوا في شيء، فقال بعضهم: إنه سم قاتل، وقال بعضهم: لا نراه سماً ولكنه ضار، وقال بعضهم: لا يتبين لنا أنه ضار، وقال بعض هؤلاء: بل لعله لا يخلو من نفع، أفلا يقضي عليك العقل إن كنت عاقلاً بأن تجتنب ذاك الشيء؟.

أوليس من يأمرك ويلح عليك أن تصرف وقتك في تناول ذاك الشيء تاركاً ما اتفقوا على نفعه بحقيق أن تعدده ألد أعدائك؟

وتدبر في نفسك أيصح من عاقل محب للإيمان خائف من الشرك أن يستحضر هذا المعنى ثم يصر على تلك البدع التي يخاف أن تكون شركاً؟.

أوليس من يصرّ إنما يشهد على نفسه بأنه لا يبالي إذا وافق هواه أن يكون شركاً؟!

المطلب الثالث: الفقهيات:

ثم شرح المعلمي العمل في هذا المطلب أيضاً ثم ختم بقوله (٢/٣٨٤-٣٨٥):
 «فتلخص مما تقدم أن من اعتمد في العقائد المأخذين السلفيين ووقف معهما،
 واتقى البدع، وجرى في اختلاف الفقهاء على أنها مذهب واحد اختلف علماؤه
 فتحرى الأرجح وكان مع ذلك محافظاً على الفرائض مجتنباً للكبائر، فإن عثر
 استقال ربه وتاب وأناب، فهو من الطائفة التي أخبر النبي ﷺ أنها لا تزال قائمة
 على الحق، فليتعرف إخوانه وليتعاوض معهم على الدعوة إلى الحق والرجوع
 بالمسلمين إلى سواء الصراط.

وأما من أبى إلا الجمود على أقوال آبائه وأشياخه والانتصار لها فيوشك أن
 يدخل في قول الله تبارك وتعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾
 [التوبة: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ
 عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجن: ٢٣].
 اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك واهدنا لما اختلف فيه من الحق
 يا ذنك. انتهى.

الشذرة الرابعة: سبيل النجاة

قال المعلمي في التعليق على الفوائد المجموعة (ص ٣١٦):

«قد اختلط الحابل بالنابل، فطريق النجاة للعالم أن يبدأ فيجرد نفسه من الأهواء
 ويتدبر حق التدبر ما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ فيأخذ بذلك ويدع ما يخالفه،
 وأما العامة فهم إلى خير إذا عقلوا وتركوا التعصب لما لا يعلمون وتحروا الاحتياط
 لدينهم والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

الشذرة الخامسة: الشابتون على الحق ليسوا من أسباب الفرقة والاختلاف.

قال في القائد (٢/٣٨٠) -وذكر آيات كثيرة تنهى عن التفرق وتذمه-:

«إن قيل: التفرق والاختلاف يصدق بما إذا ثبت بعضهم على الحق وخرج بعضهم عنه والآيات تقتضي ذم الفريقين، قلت: كلا، فإن الآيات نفسها تخص على إقامة الدين والثبات على الاعتصام به وإتباع الصراط بل هذا هو المقصود منها فالثبات على الصراط لم يحدث شيئاً ولم يقع بفعله تفرق ولا اختلاف، وإنما يحدث ذلك بخروج من يخرج عن الصراط وهو منهي عن ذلك، فعليه التبعة».

الشذرة السادسة: استشكال النص ليس دليلاً على بطلانه

قال في الأنوار (ص ٢٢٣):

«واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيما فيما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس وقد ألفت في ذلك كتب. وكذلك استشكل كثير من الناس كثيراً من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ منها ما هو من رواية كبار الصحابة أو عدد منهم كما مر، وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانه.

ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً، وإنما هو أمر مقصود شرعاً ليلو الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور ويسر للعلماء أبواباً من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات».

الشذرة السابعة: الدين محفوظ.

قال في الأنوار (ص ٨٩):

«وهو -يعني الوضع في الحديث- واقع في الجملة، ولكن المستشرقين والمنحرفين عن السنة يطولون في هذا ويهولون ويهملون ما يقابله، ومثلهم مثل من يحاول منع الناس من طلب الحقيقي الخالص من الأقوات والسمن والعسل والعقاقير والحريير والصوف والذهب والفضة واللؤلؤ والياقوت والسلك والعنبر وغير ذلك بذكر ما وقع من التزويد والتليس والتدليس والغش في هذه الأشياء ويطيل في ذلك.

والعاقل يعلم أن الحقيقي الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة أو في الناس أهل خبرة ومهارة يميزون الحقيقي الخالص من غيره فلا يكاد يدخل الضرر إلا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصر ومن لا يبالي ما أخذ.

والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم، فما الظن بعنايته بدينهم؟ لا بد أن تكون أتم وأبلغ، ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين له ذلك غاية البيان».

وانظر التكيل (ص ٢٣٣-٢٣٤).

الشذرة الثامنة: مآخذ العقائد الإسلامية.

قال في القائد (٢/٢٠٣):

«مآخذ العقائد الإسلامية أربعة: سلفيان وهما الفطرة والشرع وخلفيان وهما النظر العقلي المتعمق فيه والكشف التصوفي.

أما الفطرة فأريد بها ما يعم الهداية الفطرية، والشعور الفطري والقضايا التي

يسمى أهل النظر ضروريات وبديهيات، والنظر العقلي العادي وأعني به ما يتيسر للأميين ونحوهم ممن لم يعرف علم الكلام ولا الفلسفة.

وأما الشرع فالكتاب والسنة.

وأما النظر العقلي المتعمق فيه فما يختص بعلم الكلام والفلسفة.

وأما الكشف التصوفي فمعروف».

عقد المعلمي في آخر شرحه لهذه المآخذ الأربعة في القائد (٢/٢٤٤) فصلاً هذا نصه: «مهما يكن في المأخذ الخلفيين من الوهن فإننا لا نمنع أن يستند إليهما فيما ليس من الدين ولا يدفعه الدين، بل لا ندفع أن يكون فيهما ما يوصل في كثير من ذلك إلى اليقين، فإن الشرع لم يتكفل ببيان ما ليس من الدين. وكذلك لا نرى كبير حرج في الاستئناس بما يوافق المأخذ السلفيين بعد الاعتراف بأنهما كافيان شافيان، إذ لا يلزم من كفايتهما أن لا يبقى في غيرهما ما يمكن أن يستدل به على الحق، وإنما الممنوع الباطل هو زعم أنهما غير وافيين ببيان الحق في الدين.

ولم يقتصر المتعمقون على هذا الزعم الباطل، بل صاروا إلى عزلهما عن بيان الحق في العقائد البتة، حتى آل بهم الضلال إلى نسبة الكذب إلى الرسل عليهم الصلاة والسلام، بل إلى رب العالمين سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً».

الشذرة التاسعة: موانع الاعتراف بالحق

قال في القائد (٢/١٨٠-١٨١- تنكيل):

«الدين على درجات: كف عما نهى عنه، وعمل بما أمر به، واعتراف بالحق، واعتقاد له وعلم به.

ومخالفة الهوى للحق في الكف واضحة، فإن عامة ما نهى عنه شهوات

ومستلذات، وقد لا يشتهي الإنسان الشيء من ذلك لذاته، ولكنه يشتهي له عارض.

ومخالفة الهوى للحق في العمل واضحة لما فيه من الكلفة والمشقة.

ومخالفة الهوى للحق في الاعتراف بالحق من وجوه:

الأول: أن يرى الإنسان أن اعترافه بالحق يستلزم اعترافه بأنه كان على باطل، فالإنسان ينشأ على دين أو اعتقاد أو مذهب أو رأي يتلقاه من مربيه ومعلمه على أنه حق فيكون عليه مدة، ثم إذا تبين له أنه باطل شق عليه أن يعترف بذلك. وهكذا إذا كان آباؤه أو أجداده أو متبوعه على شيء ثم تبين له بطلانه، وذلك أنه يرى أن نقصهم مستلزم لنقصه فاعترافه بضلالتهم أو خطأهم اعتراف بنقصه، حتى أنك لترى المرأة في زماننا هذا إذا وقفت على بعض المسائل التي كان فيها خلاف بين أم المؤمنين عائشة وغيرها من الصحابة أخذت تحامي عن قول عائشة لا لشيء إلا لأن عائشة مثلها، فتتوهم أنها إذا زعمت أن عائشة أصابت وأن من خالفها من الرجال أخطأوا كان في ذلك إثبات فضيلة لعائشة على أولئك الرجال فتكون تلك فضيلة للنساء على الرجال مطلقاً فينالها حظ من ذلك.

وبهذا يلوح لك سر تعصب العربي للعربي والفارسي للفارسي والتركي للتركي وغير ذلك، حتى لقد يتعصب الأعمى في عصرنا هذا للمعري!

والوجه الثاني: أن يكون قد صبر له في الباطل جهالة وشهرة ومعيشة فيشق عليه أن يعترف بأنه باطل فتذهب تلك الفوائد.

الوجه الثالث: الكبر، يكون الإنسان على جهلة أو باطل، فيجيء آخر فيبين له الحجة، فيرى أنه إن اعترف كان معنى ذلك اعترافه بأنه ناقص وأن ذلك الرجل هو الذي هداه، ولهذا ترى من المنتسبين إلى العلم من لا يشق عليه الاعتراف بالخطأ إذا كان الحق تبين له ببحته ونظره، ويشق عليه ذلك إذا كان غيره هو الذي بين له.

الوجه الرابع: الحسد، وذلك إذا كان غيره هو الذي بين الحق، فيرى أن اعترافه بذلك الحق يكون اعترافاً لذلك المبين بالفضل والعلم والإصابة فيعظم ذاك في عيون الناس ولعله يتبعه كثير منهم، وإنك لتجد من المتسبين إلى العلم من يحرص على تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل حسداً منه لهم ومحاولة لخط منزلتهم عند الناس».

انتهى ما أردت نقله من كلام المعلمي في هذا الموضوع وقد شرح بعده وجه مخالفة الهوى للحق في العلم والاعتقاد.

الشذرة العاشرة: غلبة الهوى على الناس

قال في القائد (١٨٢/٢ - تنكيل):

«ومن أوضح الأدلة على غلبة الهوى على الناس أنهم - كما تراهم - على أديان مختلفة ومقالات متباعدة ومذاهب متفرقة وآراء متدافعة، ثم تراهم كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، فلا تجد من ينشأ على شيء من ذلك ويثبت عليه يرجع عنه إلا القليل، وهؤلاء القليل يكثرون أن يكون أول ما بعثهم على الخروج عما كانوا عليه أغراض دنيوية».

الفصل الثامن: آثار المعلمي في فن المصطلح

العلامة المعلمي من الراسخين في علم المصطلح وله فيه من التحقيقات البديعة والتنبيهات الدقيقة ما يذكر عند قراءته ببحوث الأئمة الذين اجتهدوا في تحقيق وتحرير قواعد هذا الفن ولم يكونوا مقتصرين على الجمع والترتيب والتقليد، الأمير الصناعي اليماني صاحب توضيح الأفكار ومن قبله الحافظان ابن حجر صاحب النكت وابن رجب شارح علل الترمذي والحافظ الناقد ابن عبد الهادي مؤلف

الصارم المنكي وشيخه شيخ الإسلام المجتهد المطلق ابن تيمية وعصره الإمام الجيهنذ المدقق ابن دقيق العيد وتلميذهما مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، ومن قبل هؤلاء جامع علوم هذا الفن في الكتب الخطيب البغدادي وسابق العلماء إلى استنباط أصول الحديث وتقريرها الإمام الشافعي رضي الله عنهم أجمعين.

إن أسباب بلوغ المعلمي هذه الرتبة السنية في هذا الفن كثيرة منها - بعد عون الله وتوفيقه - سعة إطلاعه على سائر علوم الشريعة وعلوم الآلة، وتوقد ذهنه وحسن فهمه واستقصاؤه النظر في المسائل التي يبحثها وطول ممارسته وكثرة اشتغاله بتحقيق وتصحيح وشرح كتب كثيرة في أنواع شتى من علوم الحديث منها ما هو في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم كالإكمال لابن ماكولا والأنساب للسمعاني والموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب، ومنها ما هو في الجرح والتعديل والتاريخ والسير والناقب مثل كتاب ابن أبي حاتم وتاريخ البخاري وتاريخ جرجان للسهمي والمنظم لابن الجوزي وتذكرة الحفاظ للذهبي.

ومنها ما هو في الرواية كالسنن الكبرى للبيهقي ومسند أبي عوانة وزوائد صحيح ابن حبان، ومنها كفاية الخطيب في المصطلح والفوائد المجموعة في التخريج. يضاف إلى هذا تصنيفه جملة من الكتب التي تطرق فيها إلى مباحث حديثية كثيرة ولا سيما كتب الردود كالتكامل والأنوار الكاشفة وغيرهما.

إن تحقيق المعلمي تلك الكتب وتأليفه هذه أحوجاه بلا ريب إلى استقراء أكثر ما وقف عليه من كتب الحديث باعتهاء وتدبر.

إذا علم هذا فإن من الغريب والمؤسف أن المعلمي لم يفرد علم المصطلح بالتأليف الشامل وليته فعل.

وعلى أية حال فقد تكلم في مواضع عديدة جداً من مقدماته وتعليقاته وتواليه

على أكثر مسائل المصطلح يسهب تارة ويوجز أخرى، بل إن له رسائل وبحوثاً في مسائل من المصطلح منها أحكام الحديث الضعيف إن كان بيضها و«أحكام الكذب» و«محاضرة في كتب الرجال وأهميتها» وغيرها.

وأول ما يذكر هنا في هذا المقام وأولاه هو «كتاب قواعد الحديث» الذي هو القسم الأول من التنكيل وهو معظم وأهم وأنفع وأرفع ما كتبه المعلمي في قواعد الحديث. وعيب الكتاب كما هو معلوم مما تقدم أنه لا يشمل كل أبواب المصطلح، ومع ذلك هو جدير بأن يستل ويفرد بالطبع وتكتب له حاشية توضحه وتزيده فوائد، وإن ضم إليه بعدئذ ما قرره وحرره وشرحه من قواعد الحديث في بقية الكتب كان ذلك أجود وأكمل.

ومن كتب المعلمي الغنية بالبحوث الحديثية كتاب الأنوار الكاشفة وكذلك مقدماته التي كتبها لأكثر الكتب التي حققها حافلة بالدراسات الحديثية العميقة الدقيقة وبالتفاصيل الكافية في مناهج الكتب ومؤلفيها وغير ذلك.

وفي الجملة فإنه من النافع أن تجمع كل كتابات المعلمي الداخلة في فن المصطلح ثم يضاف إليها كل قواعده الحديثية التي تعلم من استقراء مؤلفاته ومحققاته ثم يسبك الجميع ويعاد ترتيبه على طريقة كتب المصطلح ويعزى كل شيء إلى أصله ويعلق عليه بما يناسبه وهذا مما أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى إتمامه فإني شرعت به منذ زمن والله المستعان.

وأخيراً أرى مما يناسب ختام هذا الفصل هذه الدرة الملتقطة من الأنوار الكاشفة وإنها لما تشتد الحاجة إلى مثله.

تكلم المعلمي في الأنوار (ص ٨٧-٨٨) على ما ينسب إلى بعض الأئمة من التساهل في الحديث الضعيف فقال: «أقول: معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه

صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة، ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة، إنما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالحفاظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم.

غير أن بعض من جاء بعدهم فهم منها التساهل فيما يرد في فضيلة لأمر خاص قد ثبت شرعه في الجملة كقيام ليلة معينة فإنها داخلية في جملة ما ثبت من شرع قيام الليل، فبنى على هذا جواز أو استحباب العمل بالضعيف. وقد بين الشاطبي في الاعتصام خطأ هذا الفهم، ولي في ذلك رسالة لا تزال مسودة. على أن جماعة من المحدثين جاوزوا في مجاميعهم ذاك الحد فأثبتوا فيها كل حديث سمعوه ولم يتبين لهم عند كتابته أنه باطل، وأفرط آخرون فجمعوا كل ما سمعوا معتذرين بأنهم لم يلتزموا إلا أن يكتبوا ما سمعوه ويذكروا سنده وعلى الناس أن لا يثقوا بشيء من ذلك حتى يعرضوه على أهل المعرفة بالحديث ورجاله، ثم جاء المتأخرون فزادوا الطين بلة بحذف الأسانيد.

والخلاص من هذا أسهل وهو أن تبين للناس الحقيقة ويرجع إلى أهل العلم والتقوى والمعرفة، لكن المصيبة حق المصيبة إعراض الناس عن هذا العلم العظيم ولم يبق إلا أفراد يلمون بشيء من ظواهره ومع ذلك فالناس لا يرجعون إليهم بل في الناس من يمتقهم ويبغضهم ويعاديهم ويتفنن في سبهم عند كل مناسبة ويدعي لنفسه ما يدعي ولا ميزان عنده إلا هواه لا غير، وما يخالف هواه لا يبالي به ولو كان في الصحيحين عن جماعة من الصحابة، ويحتج بما يحلو له من الروايات في أي كتاب وجد، وفيما يحتج به الواهي والساقط والموضوع كما ترى التنبيه عليه في مواضع من كتابي هذا. واللّه المستعان.

هذا ختام هذه المقالة والحمد لله وحده وصلى الله على نبيه محمد الذي لا معصوم بعده وسلم تسليماً كثيراً.

